التي حدثت في المنطقة، والمستجدات على الساحة الدولية.

وفي ضوء ما تقدم، تبرز لدينا قضيتان هامّتان، لم يحد عنهما الليكود في برامجه السياسية والانتخابية كافة، ومواقفه المعلنة، وتصريحات زعمائه، وهما:

١ ـ الرفض المتواصل للسلام الشامل والعادل، من خلال انكار الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة، ورفض التفاوض مع م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد.

٢ ـ العمل على مواصلة انجاز، وتحقيق، المشروع الصهيوني، من خلال مواصلة الاستيطان في المناطق المحتلة، واستمرار مصادرة الأرض، والضمّ، والتهويد، وترحيل الفلسطينيين، وارتكاب المجازر بحقهم، بالتوازي مع حملات التعبئة والتحريض، وحشد الطاقات اليهودية، واستقطاب المهاجرين، لاقامة ما يسمى «اسرائيل الكبرى» على «ارض ـ اسرائيل التاريخية».

واذا كان هناك من يتحدث عن اتفاقيتي كامب ديفيد كمؤشر الى رغبة الليكود في تحقيق السلام، فان الحقيقة تظل الشاهد الأقوى على فشل هكذا سلام، ناهيك عن ان الاعتبارات التي أملت توقيع الاتفاقيتين لم تكن اعتبارات سلام، بقدر ما كانت اعتبارات حرب، كما حدث في الواقع، عندما أخرجت مصر من على ساحة الصراع، وأطلقت يد اسرائيل في شنّ المزيد من الاعتداءات والحروب ضد الأمة العربية، وقواها الوطنية والتقدمية. وهكذا، فان فلسفة السلام الاسرائيلية ظلت تقوم على «شرعية» الأمر الواقع، المفروضة بقوة السلاح. وظلت «مفاهيم التسوية تعكس مزاجاً توسّعياً باسم الأمن، أو باسم الأيديولوجيا، وتستند الى الاستخدام المكثف للقوة والعنف، كما اتضح في عملية اجتياح لبنان، العام ١٩٨٢»(٤٢).

ومهما يكن من أمر التبريرات التي استخدمها حزب «العمل» في حروبه العدوانية وأعماله الارهابية، تحت شعارات الأمن، والتوسّع الاقليمي، بالاعتماد على القوة، فان الليكود ظل يرفع الشعارات ذاتها، ولكن انطلاقاً من تبريرات دينية ميثولوجية، للسيطرة على الأرض الفلسطينية والعربية.

غير ان الدارس لتكتل الليكود، يجد، تحت هذين العنوانين ـ رفض السلام وتحقيق المشروع الصهيوني ـ ركاماً هائلاً من المشاكل والأزمات شبه المستعصية، التي تشكّل، في جوهرها، جزءاً هامّاً من أزمة الكيان الاسرائيلي، بل والمشروع الصهيوني بكليته. فقد أثبتت سنوات حكم الليكود، منذ العام ١٩٧٧، بما فيها سنوات المشاركة مع حزب العمل، اخفاقه في التصدي للمشكلات السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية. وهي المشكلات التي أدّت الى سقوط حزب العمل، في تلك الفترة، ووضعت المجتمع الاسرائيلي، مرة أخرى، في مواجهة حاجة ماسّة الى التغيير. واذا كان ثمّة شبه اجماع على تقارب الحزبين الكبيرين، العمل والليكود، واختفاء الفوارق الظاهرية فيما بينهما، من حيث الأهداف الاستراتيجية والسياسات التكتيكية، وفي مسائل تتصل بـ «معادلة القوة» على الصعيد الداخلي، وعدم قدرة أي منهما على انقاذ الاقتصاد المنهار، أو التوصّل الى تسوية سياسية تجلب السلام والأمن والاستقرار، فمن المؤكد ان حاجة المجتمع الاسرائيلي الى التغيير ستبقى مؤجلة، وان أزمة هذه «الدولة»، بالتالي، مرشحة للاستمرار حتى اشعار آخر، ما لم تحدث تطوّرات دراماتيكية مفاجئة، تقلب الأوضاع رأساً على عقب.

لقد تضاءلت، الى حد بعيد، امكانية المراهنة على الليكود في احداث التغيير المطلوب. واذا كان